الفصل السادس عشر

التأمين الاجتماعى والسياسة الاجتماعية

يقصد بالتأمين الاجتماعى المشار إليه فى هذا التقرير ضمان دخل معين ثابت ، كما أن الهدف الذى يرمى إليه أيضاً، هو القضاء على العوز ، عن طريق ضمان هذا الدخل . ولكن كفاية الدخل ما هى إلا واحدة من الحريات اللازمة للبشر .

وكل خطة من خطط مشروع الضمان الاجتماعى تفرض وجود سياسة اجتماعية مقررة ، ويتضمن مشروع الضمان الاجتماعى ثلاثة التزامات معينة متصلة به ، وهذه الالتزامات : مرتبات الأطفال ، وخدمات الصحة الشاملة ، وإعداد المؤمن عليه لاستئناف العمل ، وضمان الحصول على العمل .

الالتزام الأول — مرتبات الاطفال :

والمهم فى هذا الموضوع أن تعتبر مرتبات الأطفال ، مساعدة فعلية للآباء على القيام بمسئولياتهم ، واعترافا صريحاً من المجتمع بهذا الالتزام .

ويجب أن يكون هناك مورد ثابت لمرتبات الأطفال ، فلا تكون مقابل اشتراكات ، بل تدفع بأكملها من الضرائب . وحيث أن الأطفال هم عدة الأمة للمستقبل ، فيجب أن يساهم فى إعدادهم المجتمع بالمشاركة فى صندوق التأمين .

والمرتب للطفل الثانى ، والأطفال الآخرين عندما يكون العائل المسئول يزاول عملا مربحاً ، ولجميع الأطفال عند ما لا يكون العائل المسئول كذلك ، قد جعل ثمانية شلنات فى الأسبوع حسب مستوى أسعار ما بعد الحرب .

عدد أطفال الأسرة	المرتب الأسبوعى للأسرة	متوسط المرتب الأسبوعى للطفل
	شلنا	شلنا
١	—	—
٢	٨	٤
٣	١٦	٤ ٥
٤	٢٤	٦
٥	٣٢	٥ ٦
٦	٤٠	٨ ٦

وإليك خلاصة ما سبق :

١ — تؤخذ مرتبات الأطفال من أموال الدولة عن جميع الأطفال مع استثناء الطفل الأول إذا كان العائل يكسب عيشه . أما إذا كان متعطلا فيدفع المرتب عن الطفل الأول أيضاً .

٢ — يجب أن يكون متوسط مرتب الطفل ٨ شلنات فى الأسبوع . هذا زيادة على المساعدة العينية القائمة . مع مراعاة أن المرتب الحقيقى يكون متدرجاً تبعاً لسن الطفل .

٣ — تكون إدارة المرتبات النقدية من اختصاص وزارة الضمان الاجتماعى .

الالتزام الثانى :

يتكون هذا الالتزام من شقين : أحدهما يشمل الخدمة الصحية الأهلية ، للوقاية وعلاج الأمراض والعجز ، بوسائل العلاج الطبى . وثانيهما يشمل إعداد الشخص بعد شفائه لاستئناف العمل . وهذا يكون بالعلاج الطبى وغير الطبى . وتنفيذ هذا الالتزام بشطريه من الناحية الإدارية ، يقضى باشتراك المصالح

المختصة بشئون الصحة ووزارة العمل والخدمة الاجتماعية . على أنه ليس من السهل وضع حد فاصل بين اختصاص هذه المصالح التى يتناولها هذا الالتزام .

والمنطق السليم لتقرير إعانات مالية كبيرة فى حالات العجز ، يقضى أن تعمل الدولة جهدها فى سبيل تخفيض عدد الحالات التى من أجلها تدفع الاعانات . كذلك تقضى النتيجة المنطقية ، لانتفاع المؤمن عليه باعانة كبيرة فى حالة العجز ، أن يشعر تماما بواجبه ، فى أن تكون صحته جيدة ، وأن يساعد فى جميع الخطوات التى تعين على تشخيص المرض فى أدواره الأولى حيث يمكن علاجه ، ومع ذلك فلا مندوحة من تحمل ما ينتج عن المرض والحوادث ، سواء بدفع إعانات التأمين ، أو بنقص المقدرة على الإنتاج وبالتعطل عن العمل .

والخلاصة ، أن موضوع الالتزام الثانى لا يتضمن فقط العلاج الطبى فى صوره المختلفة ، ولكنه يتضمن كذلك إعادة المقدرة على استئناف العمل بعد العلاج ؛ وهذا يستلزم أن يكون العلاج مستمراً بدون انقطاع حتى يبرأ العامل من مرضه ، وأن تكون الخدمة الطبية متوفرة لكل الأشخاص العاجزين الذين يستطيعون الاستفادة منها بصرف النظر عن أسباب عجزهم .

ويجب أن تكون المرتبات النقدية للأشخاص الذين فى دور العلاج لاستعادة صحتهم مساوية لإعانة التدريب .

الالتزام الثالث ـــ كفالة العمل :

توجد أسباب خمسة تنبئ بأن كل مشروع للضمان الاجتماعى واف بالغرض المطلوب ، يجب أن يقوم بكفالة العمل ، ومنع البطالة بالجملة :

(١) إن دفع الإعانات النقدية بدون شرط باعتبارها حقاً أثناء البطالة لا وجه لتبريره إلا لمدة قصيرة فقط ، يصبح بعدها القعود عن العمل ، ولو مع

وجود دخل عند الإنسان ، يؤدى دائما إلى الانحطاط الخلقى . ولهذا يشير التقرير أن تكون الإعانة بعد مدة معينة ، يشترط فيها حضور الشخص إلى العمل أو إلى مركز التدريب .

(٢) السبيل الوحيد لمعرفة البطالة الحقيقية تماما هو عرض العمل على الشخص العاطل . ولكن هذا الإجراء لا يكون مجديا إلا فى الحالات الفردية ، أما فى حالة البطالة بالجملة فلا يمكن تطبيقه ، ولا بد من وضع شروط دقيقة ، وقد لا تفيد فى مشروع للتأمين ضد البطالة .

(٣) والمشاهد أن لسوق العمل علاقة مباشرة بشفاء المرضى والجرحى ، وتمكينهم من استعادة قدرتهم على مزاولة العمل ، باتاحة فرصة استئناف العمل النافع وتهيئة الحياة الطيبة للمصابين بعاهات جزئية كالصمم . ولكن إذا كان الكساد حاداً واشتدت وطأة البطالة واتسع نطاقها ، عندئذ لا يشعر الذين يأخذون إعانة بدافع على الرجوع إلى العمل ، أما إذا اشتد الطلب على العمل كما فى أيام الحرب فان المرضى والمشوهين يشجعون على الشفاء لينتفع بهم .

لا يجول بخاطر باحث ، القضاء على البطالة قضاء تاما ، لأن اضطراب سوق العمل أمر لا مفر منه فى الصناعات الخاضعة للتقلبات الموسمية ، ولا يخلو الحال فى نظام اقتصادى عرضة للتغيير والتقدم ، من تقلبات فى حظوظ ومصائر بعض أصحاب الأعمال أو بعض الصناعات . وليس فى الإمكان مطلقاً السيطرة على التقلبات الحادة فى التجارة من رواج تارة ، وكساد تارة أخرى ، وهذا ما يسمى بالدورة التجارية ، التى سبق الكلام عليها ، مع العلم بأن بلداً كبريطانيا جل اعتمادها على صادراتها لتدفع أثمان المواد الغذائية والخامات اللازمة لصناعاتها ، لا يمكن أن تكون بمأمن من نتائج التغييرات التى تحدث فى السياسة الاقتصادية فى البلاد الأخرى . ولا ريب أن التأمين الاجتماعى خير وسيلة تدفع

عن الناس أخطار البطالة التي يتعرضون لها من وقت لآخر . وفى الصناعات الخاضعة للتأمين ضد البطالة قد وضع مشروع لتمويل البطالة على فرض أن متوسط نسبتها خلال سنى الرواج والكساد حوالى ١٥ ٪ .

وقد فرضنا عند وضع ميزانية مشروع الضمان الاجتماعى فى الجزء الرابع من هذا التقرير — أى تقرير بفردج عن التأمين — أنه فى الصناعات الخاضعة الآن للتأمين ستكون نسبة البطالة فى المستقبل حوالى ١٠ ٪، وأنه فى حالة جميع العمال المتعطلين المؤمن عليهم فى الطبقة الأولى ستكون نسبة البطالة فى المتوسط ٨ ١ ٪، ولنا أمل كبير فى نقصان البطالة عن هذا الحد ، و بذلك يزداد المال المتوفر فى صندوق الضمان الاجتماعى لاستخدامه فى زيادة معدل الإعانات ، أو فى نقص قيمة الاشتراك . ولا يكون من الصواب فرض أن نسبة البطالة ستكون أقل من هذه ، عند إعداد ميزانية الضمان الاجتماعى ، لأنه ليس المطلوب إلغاء كل حالات البطالة ، و إنما إلغاء البطالة بالجملة ، أو البطالة التى تحدث للشخص الواحد سنة بعد سنة . وقد تبين من الاحصائيات فى بداية تطبيق التأمين الإجبارى فى سنتى ١٩١٣ ، ١٩١٤ أن أقل من ٥ ٪ من مجموع المتعطلين فى الصناعات المؤمن عليها تعطلوا عن العمل خمسة عشر أسبوعاً .

إن بحث المسائل والأموال اللازمة لهذا الالتزام الثالث ، من مشروع الضمان الاجتماعى ، خارج عن نطاق هذا التقرير . ولكن قد يقال من جهة أخرى ، إن هذا المشروع نفسه سيكون له أثر فى تحقيق هذا الالتزام، حيث أن دفع إعانات البطالة فى أوسع نطاق يتفق مع الاحتفاظ بتنقل العمال ، تبعاً لحالة السوق وحوافز العمل ؛ ونبذ التواكل والقعود عن العمل من شأنه أن يحتفظ بقوة العمل الشرائية إذا بدأت حالة الكساد ، وبذلك يلطف من حدة ذلك الكساد . وهذه النتيجة

مستقلة تماماً عن المصدر الذى تدفع منه الإعانة . فاذا دفعت الإعانة كما هو مقترح فى مشروع الضمان ، لا من الضرائب العامة ، بل من صندوق التأمين الاجتماعى، يساهم فى تكوينه العمال وأصحاب الأعمال بدفع اشتراكات أسبوعية ، كان تأثير ذلك على استقرار القوة الشرائية والطلب على العمال أعظم . فاذا ما حل عهد الكساد ، وبدأ أصحاب الأعمال يستغنون عن عمالهم ، فانها لا ريب سوف لاتؤدى فقط إلى زيادة مصروفات الصندوق، بل إلى نقص إيراداته أيضاً، وتوافر المال فى الصندوق فى سنى الرواج يجعلنا أكثر طمأنينة فى مواجهة التعطل إبان الكساد ، فقد تتفشى البطالة إلى حد أن تستنفد ما فى الصندوق وتدفعنا إلى الاقتراض لدفع إعانة هؤلاء المتعطلين .

ولا ريب أن الآثار التى يمكن أن يحققها مشروع الضمان الاجتماعى ، وتعمل على استقرار طلب العمال ، هى من مزاياه وتجدر الإشارة إليها . ولكن يجب ألا نبالغ فى أهميتها ، لأنها تدابير ثانوية ، ولاتمس المسألة الأساسية الخاصة بدعم العمالة ، إذ هذه المسألة تحتاج إلى تدابير أخرى . فاذا لم توجد هذه التدابير ، وإذا لم تكن فعالة ، فان كثيراً مما يرجى من مشروع الضمان الاجتماعى يذهب سدى .

التحرر من العوز أمر ميسور بعد الحرب :

إن الغرض الذى يرجى من مشروع الضمان هو التحرر من العوز عن طريق إيجاد عمل لكل شخص راغب فى العمل وقادر عليه تبعاً لمقدرته فى كل الأوقات لمواجهته تبعات الحياة وتكاليفها . فهل يمكن تحقيق ذلك بعد الحرب مباشرة ؟ .

والخطوة التمهيدية فى تقدير الموارد الاقتصادية المنتظرة للمجتمع بعد الحرب الحاضرة ، هى أن نعرف تماماً مقدار ما كانت عليه تلك الموارد قبل الحرب ، مع العلم بأن المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بهذا التقدير لتشخيص حالة

العوز مستقاة من بحوث قام بها إخصائيون نزيهون بحثوا بحثاً دقيقاً حالة بعض المراكز الصناعية فى بريطانيا بين سنتى ١٩٢٨ ، ١٩٣٧ . ويمكن أن نستفيد بهذه البحوث أيضاً فى بيان أن مجموع موارد الجماعة كانت كافية ولا مبرر لوجود العوز مطلقاً . فقد ظهر من بحث الحالة الاجتماعية فى بريطانيا أن بعض الأسر كان لديها أقل من الحد الأدنى من ضرورات الحياة ، فى حين أن الغالبية كانت وسائل المعيشة لديها أكثر من الحد الأدنى . فقد تبين من الإحصاء الذى عمل فى عام ١٩٢٩ فى (حى إيست لندن) أن أسرة واحدة من كل تسع أسر كان دخلها دون الحد الأدنى ، وكانت فى حالة عوز حقيقى . على حين أن ثلثى الأسر فى هذا الحى كان لديها على الأقل عشرون شلناً فى الأسبوع زيادة على الحد الأدنى ، ونحو الثلث كان لديه أربعون شلناً فى الأسبوع زيادة على الحد الأدنى . وكان هذا دخلا حقيقياً بعد حساب ما يلزم للمرض والبطالة والأعمال غير الدائمة .

وكذلك ظهر من الإحصاء أن الأسرة المتوسطة من الطبقة العاملة فى مدينة بريستول كان مستوى معيشتها يزيد ١٠٠ ٪ على الحد الأدنى من مطالب الحياة . وبينما كانت أسرة واحدة فى كل تسع أسر فى بريستول فى ١٩٣٧ فى حالة عوز حقيقى ، كانت أسرتان من كل خمس أسر لديهما ما يزيد على حاجياتهما بمقدار النصف .

ويمكن بيان هذا التفاوت فى دخل الأسر بطريقة أخرى ، وذلك عن طريق موازنة الفائض لدى الذين كان عندهم فوق الحد الأدنى ، بالعجز عند الذين يقل دخلهم عن هذا الحد . فى « ايست لندن » كان مجموع الفائض عند أسر الطبقة العاملة التى لديها من الحاجيات فوق الحد الأدنى ، يزيد على مجموع العجز لدى الذين يملكون أقل منه ، حوالى ثلاثين مرة . وقد اتخذ المستر رونترى فى عام ١٩٣٦ حداً أدنى ، أعلى من ذلك بكثير ، بمعنى أن مستوى المعيشة يشمل أكثر

من ضروريات الحياة المـادية من طعام وكساء ومسكن . فقد كان الفائض عند طبقات العمال الثلاث التى تعيش فوق هذا المستوى يبلغ على الأقل ثمانية أمثال جملة العجز عند الطبقتين اللتين تعيشان دون هذا المستوى . ولهذا كان من المستطاع التحرر من العوز قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل بين الطبقة العاملة ، دون مساس بحالة الطبقات الأخرى التى هى أحسن حالا .

ولا يعتقد معتقد أن غرضنا من ذلك قصر إعادة توزيع الدخل على الطبقة العاملة ، أو أننـا نذهب إلى القول بأن اجتناب العوز يكون بمجرد الاكتفاء بالحاجيات الضرورية . ونحن نجاهر بهذا ، لأنه دليل قاطع على أن إلغـاء العوز قبل الحرب الثانية مباشرة كان ميسوراً فى حدود نطاق الموارد الاقتصادية الموجودة . وما العوز إلا وصمة اجتماعية كان فى الإمكان تلافيها لو بذلت محاولات جدية فى سبيل القضاء عليه .

إن ارتفاع مستوى المعيشة فى بريطـانيا خلال الأربعين سنة التى سبقت الحرب العالمية الثانية له مغزيان : الأول — أن زيادة الرخاء وارتفـاع مستوى الأجور قد أنقصا العوز نوعا ما ، ولـكنهما لم يقضيا عليه — أى أننا فى حاجة إلى تدابير جديدة حاسمة تعمل على نشر الرخاء — وقد وضع مشروع الضمان الاجتماعى لهـذا الغرض . والمغزى الثانى — أن المدة التى تشملها الموازنات التى عملت بين سنتى ١٩٠٠ ، ١٩٣٦ تشمل الحرب العالمية الأولى . والمغزى هنا مشجع ، ومن الخطأ أن نفرض أن الحرب (العـالمية الثانية) حتما تنتهى بالتقدم الاقتصادى لبريطانيا وجميع العـالم . فبعد أربع سنوات من الحرب وجهت فيها جميع الجهود إلى إنتاج وسائل التخريب والتدمير بين سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٨ ، تلا ذلك فترة صراع اقتصادى ، لم تتح فرصة للتجارة الدولية للانتعاش مما حل بها بسبب الحرب ، فمرت على بريطانيا فترة بطالة واسعة النطاق فى صناعاتها الأساسية ، ومع ذلك ،

وعلى الرغم من فترة التدمير والتقلقل التى مرت بها ، فقد استمرت العوامل الدائمة فى طريق التقدم المادى تعمل عملها . فكانت الثروة الحقيقية للفرد فى المتوسط فى بريطانيا ، التى نقصت أموالها المستثمرة فيما وراء البحار ، وفقدت أسواقها الخارجية وكثر المتعطلون فيها ، كانت ثروتها المادية أعلى فى ١٩٣٨ ، مما كانت عليه فى ١٩١٣ .

وقد تكون الحرب (العالمية الثانية التى انتهت فى عام ١٩٤٥) أعظم تدميراً وتخريباً ، ومن المحتمل جداً أن تتم ما بدأته الحرب العالمية الأولى من استنفاد أموال بريطانيا المستثمرة فيما وراء البحار ، وحرمانها مورداً آخر للكسب فى الخارج ، كانت تدره عليها سفنها التجارية . وبهذا وبغيره من العوامل ستغير الحرب البيئة الاقتصادية التى ألفها البريطانيون . وقد يترتب على ذلك تغيير جوهرى فى أحوال الناس . ولا بد من مواجهة فترات انتقال عرضية . وإذن لا أمل أن ينعم البريطانيون ويعيشون فى بسطة من العيش فى المستقبل القريب . ولكن الاعتقاد بأن الصعوبات لا يمكن تذليلها واجتيازها ، وأن إعادة التوازن الذى اختل ميزانه صارت عسيرة على البريطانيين ، وأن التقدم الفنى قد انتهى أو كاد أن ينتهى ، وأن الشعب قد قضى عليه أن يعيش فى فقر دائم ، لأن البريطانيين قد أنفقوا ما ادخره أسلافهم ... نقول إن هذا الاعتقاد هو القنوط بعينه الذى يؤدى إلى هزيمة لا مبرر لها .

ومشروع الضمان الاجتماعى يحمل خزانة الدولة عبئاً جديداً إضافياً قدره ٨٦ مليونا من الجنيهات فى السنة الأولى من التنفيذ .

ويمكن إجمال الفكرة الأساسية فيما يلى : إن التحرر من العوز لا يمكن أن يتحقق بمجرد زيادة الإنتاج ، وبدون توزيع عادل للانتاج ، وليس التوزيع العادل

هو ما جرى عليه العرف فى الماضى ، أى التوزيع بين عوامل الانتاج المختلفة وهى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، وإنما المقصود بالتوزيع هنا هو توزيع أحسن للقوة الشرائية بين ذوى الأجور أنفسهم، وتوزيعها بين أوقات الكسب وأوقات عدم الكسب ، وبين الأوقات التى تكثر فيها المسئوليات العائلية ، والأوقات التى تقل فيها ، أو حين لا تكون هناك مسئوليات عائلية بالمرة . وما التأمين الاجتماعى ومنح مرتبات الأطفال إلا وسيلتان بدائيتان لإعادة توزيع الثروة . وهذا التوزيع الطيب لا بد أن يزيد فى الرخاء ، وإذا أحكم توزيعه على هذا النحو ، فانه يمكن أن يزيد فى الثروة ، وذلك بالاحتفاظ بالنشاط الجسمانى . وهو لا يؤدى إلى نقص الثروة ، إلا إذا ترتبت عليه بعثرة فى الإدارة أو أدى إلى ضعف الحوافز على الإنتاج . وها نحن ندفع الآن ثمن البطالة والعجز . والتأمين الاجتماعى من شأنه أن يمحو كثيراً من الإسراف الذى تنطوى عليه النظم الحالية. ولا ريب أنه إذا نظم أمره وضبطت رقابته وحسن تدبير تمويله ، فانه يكون ذا أثر فعال على حوافز العمل والانتاج .

وقد كان فى الإمكان القضاء على العوز فى بريطانيا قبل الحرب (الحرب العالمية الثانية الماضية) . ومن الجائز التحرر منه بعد الحرب ، إلا إذا كان الشعب البريطانى قد صار ، وسيستمر ، أفقر كثيراً مما كان عليه أسلافه ، وليس من الصواب الاعتقاد بأنه سيكون أقل إنتاجا .

وإذا تساءلنا عما إذا كان التحرر من العوز ممكناً بعد الحرب ، فجوابنا بالإيجاب إذا توافرت شروط أربعة . وإليك هذه الشروط :

١ — يجب أن يكون العالم بعد الحرب عالماً تأخذ فيه الأمم على نفسها عهداً أن تتعاون فى الإنتاج فى سلام ووئام ، لا أن تتآمر وتعمل على تدبير وسائل الدمار والخراب جهراً وخفية .

٢ — أن ينفذ تعديل السياسة الاقتصادية البريطانية ، والإصلاحات اللازمة لتغير الأحوال بعد الحرب ، بحيث تؤدى إلى تحقيق وضمان العمل المنتج .

٣ — أن ينفذ مشروع الضمان الذى هو عبارة عن ضمان الدخل ، مع تحريره من النفقات الإدارية غير الضرورية وجميع ضروب الإسراف الأخرى .

٤ — أن تتخذ خلال الحرب التدابير اللازمة لمشروع الضمان الاجتماعى وما يتصل به .

وهل هناك ما يحول دون تحقيق الشرط الرابع ؟ إن إعادة تنظيم مشروع التأمين الاجتماعى ، وما يتصل به من ضمان دخل فى جميع الأحوال ، وهو غرض أساسى أجمع عليه العقلاء ، ويترتب عليه تغييرات تؤثر فى مصالح بعض الطبقات ، وهو يقتضى عملا جسيما مرتبطاً بتفصيلات التشريع والتنظيم ، وهذا يحتاج إلى وقت . فإذا أريد أن ينفذ مشروع التخلص من العوز فلا بد من تجهيزه و إعداده خلال الحرب .

على أن تنفيذ مشروع التأمين الاجتماعى كما فى هذا التقرير يحتاج إلى ثلاثة قرارات . وفيما يلى القرارات اللازمة :

١ — جعل مشروع التأمين شاملا وموطداً بحيث يتضمن المبادئ الستة الأساسية التى سبق الكلام عنها وهى : إعانة المعيشة من فئة واحدة متساوية ، واشتراكات ذات فئة واحدة ، وتوحيد المسئولية الإدارية ، وكفالة الإعانة ، والشمول ، وتقسيم المؤمن عليهم إلى طبقات .

٢ — قرار يعهد بإدارة المشروع إلى وزارة للضمان الاجتماعى .

٣ — قرار بتعيين هيئة لإعداد المشروع حتى يكون معداً عند انتهاء الحرب .

الخطط المقترحه للسلم وقت الحرب :

ويعتقد بعض الناس أن طلب الضمان ، غاية لا مبرر لها ، وحجتهم فى ذلك

أن الطمأنينة التى ينشدها الناس لا تتفق مع موجة الابتكار السائدة ، والمخاطرة ، وتحمل المسئولية . وهذه وجهة نظر غير صائبة بالنسبة إلى مشروع الضمان المقترح هنا . إذ الغرض من المشروع هو ضمان دخل يكفى لعيشة الكفاف ، على شرط أن يعمل الناس ، وأن يساهموا بدفع الاشتراكات إبقاء لصلاحيتهم للعمل . ولا يمكن الحصول على ذلك دون تفكير وعناء ، ولا يتيسر تحقيق المشروع وتنفيذه إلا إذا أجمع البريطانيون وصمموا فى عزم وحزم على التحرر نهائياً من وصمة العوز المادى ، الذى لا مبرر له ، لا من الوجهة الاقتصادية ولا الأدبية . فإذا نفذ هذا المشروع ، فلا ريب أنه يفسح المجال لجميع الناس أن يضمنوا لأنفسهم حداً أعلى من حد الكفاف ، وأن يعملوا ويجدوا فى البحث ، لا لإشباع الحاجات الضرورية فحسب ، بل لأسمى من هذا .

ويرى البعض أن طلب الطمأنينة ، بوجود دخل مضمون ، كما هو مقرر فى هذا المشروع ، لا يفى بالغرض المطلوب . ورأى هذا الفريق مقرر فى هذا التقرير . ومشروع الضمان الاجتماعى معروض هنا على أنه جزء من برنامج للسياسة الاجتماعية ، قصد به محاربة خمس آفات جبارة ، وهى : العوز المادى وهو أشدها وأخطرها ، ثم المرض الذى ينجم غالباً عن العوز ، وهو بدوره يجر وراءه متاعب جمة ، والجهل الذى تأبى أية ديمقراطية أن تسمح بوجوده بين أبنائها ، ثم القذارة التى منشأها سوء توزيع الصناعة بين السكان ، ثم الكسل الذى يقضى على الثروة ويفسد الأخلاق . وليس الضمان مقصوراً على العوز المادى فحسب ، بل من كل هذه الشرور فى شتى صورها .